

الصحراء الغربية وبعثة المينورسو: إحاطة 2017

ملخص:

1. الانتكاسات الاستراتيجية للمغرب في الصحراء الغربية تحيي الأمل في التغيير:
 - فشل المغامرة العسكرية المغربية للدخول الى المنطقة العازلة المحددة من قبل الأمم المتحدة بفضل الضغوط الأممية
 - دخول المغرب الى الاتحاد الأفريقي الى جانب الصحراء الغربية
 - محكمة العدل الأوروبية تمنع تصدير المغرب للمنتجات القادمة من الصحراء الغربية إلى الاتحاد الأوروبي.
2. لا يزال الواقع المروع لانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية التي تحتلها المغرب مستمرا - على الرغم من وجود بعثة المينورسو في الإقليم.
3. ولا يزال الشعب الصحراوي لم يتمتع بحقه في تقرير المصير، بعد مرور 26 عاما على وصول بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

توصيات:

1. تحديد موعد لإجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية يتضمن خيار الاستقلال في ورقة الاقتراع، بما يتفق مع قواعد القانون الدولي القائمة المحددة لتقرير المصير.
2. وضع خطة قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنفاذ نتائج الاستفتاء، إذا لم يحترم أي من الطرفين قرار الناخبين الصحراويين.
3. منح بعثة المينورسو الولاية القانونية لمراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها في الأراضي التي تسيطر عليها المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. ويتعين على هذه الهيئة أن تقدم تقريرا مباشرا عن نتائجها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأن تتمتع بالحضور الدائم حتى الاستفتاء.
4. المطالبة بوضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية الذي يتم من خلال صفقات تتجاهل مصالح ورغبات الصحراويين الأصليين.

نظرة عامة: فجوات في الموقف المغربي.

أدت التطورات العديدة التي حدثت خلال العام الماضي إلى إضعاف الموقف السياسي للمغرب فيما يتعلق باحتلاله للصحراء الغربية. الشيء الذي يعطي الأمل في إمكانية إحراز تقدم نحو تسوية الصراع مع استمرار الضغط.

وكما أفادت تقارير إعلامية على نطاق واسع، خاطر المغرب في آب / أغسطس 2016، بإعادة إشعال الصراع المسلح بإرسال قواته الأمنية إلى "المنطقة العازلة" المحايدة التي تحتفظ بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في

الصحراء الغربية، عند نقطة قريبة من الكركرات في جنوب الصحراء الغربية. وحشدت جبهة البوليساريو قواتها ردا على ذلك، وانتشرت قوات المينورسو على وجه السرعة للحفاظ على السلام. لتستمر المواجهة لأكثر من ستة أشهر حتى أوائل مارس من هذا العام عندما انسحبت القوات المغربية (بي بي سي 2017) بعد ضغط من الأمم المتحدة.

وفي الحقيقة يصعب فهم هذا التحرك غير المسؤول والخارج عن المألوف قبل المغرب. لعله كان تحركا استفزازيا متعمدا يهدف إلى اختبار استجابة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو إلى انتهاك المغرب لمقتضيات اتفاق وقف إطلاق النار. أو قد يكون مجرد خطأ في التقدير راجع الى الغطرسة المغربية نتيجة افلاته لسنوات من العقاب على أعماله في الصحراء الغربية. وفي كلتا الحالتين، فإنه يوضح كيف أن السلطة المغربية في الصحراء الغربية تشكل مصدر عدم استقرار للمنطقة.

في شباط / فبراير من هذا العام، أي قبل أسابيع قليلة من نهاية مغامرته في الكركرات، انضم المغرب مرة أخرى إلى الاتحاد الأفريقي، بعد نحو 32 عاما من مغادرة سلفه (منظمة الوحدة الأفريقية) احتجاجا على قبول الصحراء الغربية. وبذلك، اعترفت حكومة المغرب ضمنا بأن مقاطعة الاتحاد الأفريقي لم تنجح. من جانبها استجابت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لعودة المغرب وأبدت رغبتها في التفاوض.

وفي كانون الأول / ديسمبر 2016، رفضت محكمة العدل الأوروبية الموقف المغربي وحكمت بأن الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لا يشمل الصحراء الغربية - مما يضعف الأساس الاقتصادي للاحتلال المغربي.

ومع ذلك، لا تزال الحالة خطيرة وتستمر عمليات القمع وانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال المغربي، على النحو المفصل أدناه. وهذه الانتهاكات غير مقبولة في حد ذاتها؛ ولا يمكنها إلا أن تعرقل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من النكسة القانونية، يواصل المغرب جهوده لتحصيل مكاسب اقتصادية من احتلال الإقليم.

حقوق الانسان

وعلى الرغم من دلائل التغيير فإن الشعب الصحراوي لا يزال يعيض واقعا الجمود المظلم يوما بعد يوم. ولا يزال محروما من حق تقرير المصير الذي وعد به اتفاق الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار قبل نحو 26 عاما. وبعاني أولئك الذين يعيشون تحت الحكم المغربي في الجزء المحتل من الصحراء الغربية من قمع حريتهم في التعبير، ويتعرضون للضرب والسجن إذا عبروا عن موافقهم (منظمة العفو الدولية 2017).

ان حدوث هذه الانتهاكات في ظل وجود قوة حفظ سلام التابعة للأمم المتحدة هو أمر غير عادي. والأمر الأهم هو أن استعراض الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعمليات حفظ السلام شدد على أهمية البعثات التي تعمل على حماية حقوق الإنسان للمدنيين. وتلاحظ بوجه خاص ما يلي:

"إن رصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها من جانب موظفي حقوق الإنسان ومستشاري حماية الأطفال والنساء، وجهود الدعوة، ولا سيما من جانب كبار قادة البعثات، تسهم في ضمان قدر أكبر من المساءلة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وإن الفشل في معالجة هذه الانتهاكات يسهم في خلق مناخ من الإفلات من العقاب" (ص 23).

ولذلك فإننا نبرز مرة أخرى في توصياتنا ضرورة منح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية قانونية لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

الثروات الطبيعية

وتلقت المحاولات المغربية للاستفادة من الموارد الطبيعية للصحراء الغربية انتكاسة كبيرة في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول / ديسمبر.

وهذا الحكم لن يؤثر فقط على التجارة الحالية التي تسيطر عليها المغرب من الصحراء الغربية إلى الاتحاد الأوروبي والتي تتركز إلى حد كبير في الأسماك والزراعة والفوسفات بل ستؤثر أيضا على التنوع في المستقبل. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى موارد الطاقة في الإقليم. وفي بيان ذا صلة، أوضحت اللجنة الأوروبية أن "الوضع المستقل والتميز لإقليم الصحراء الغربية بموجب القانون الدولي" سيؤثر أيضا على صادرات الطاقة في المستقبل، على سبيل المثال. من محطات الطاقة الشمسية المقترحة في المغرب والموجود في الإقليم (البرلمان الأوروبي 2016).

وفي تحول هام، أرسل الاتحاد الأوروبي إشارة واضحة إلى أن حل النزاع ضروري قبل أن يتم تناول إمكانيات الموارد الغنية في الإقليم.

إن التنمية الاقتصادية، ولا سيما في ميادين الطاقة النظيفة والمتجددة، هي في حد ذاتها إيجابية: ولكن ليس على حساب حقوق الشعب الصحراوي. وبالتالي فإن التنمية التي يقودها الاحتلال العسكري وبسنيغيد منها لن تؤدي إلى الازدهار والرفاهية على المدى الطويل، بل ستعمق آثار عدم المساواة في الصحراء الغربية وتجعل الصراع أكثر صعوبة على الحل.

خلاصات

لقد أظهرت الأمم المتحدة، في ردها على المغامرة المغربية قرب الكركرات، أنها قادرة على اتخاذ إجراءات حازمة بشأن الصحراء الغربية؛ وأنها حين تفعل ذلك، فإنها تحصل على النتائج. إن عمل الأمم المتحدة لا يهدد الاستقرار في المغرب العربي، بل إنه يمكن من تعزيزه. ويمكنها أن تعمل على بناء الثقة بين شعوب المنطقة، ولا سيما الصحراويين، في أن يحترم القانون وحقوق الإنسان في مستقبل الصحراء الغربية. وبدون تلك الثقة، يظل تجدد الصراع أمرا ممكنا. وكما أبرزت أحداث العام الماضي، فإن السلطة المغربية غير المقيدة وإطالة الاحتلال المغربي للصحراء الغربية هو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الإقليم. توصياتنا تركز إلى الإجراءات التي يمكن للأمم المتحدة وبنبغي أن تتخذ.

المراجع:

تقرير منظمة العفو الدولية (2017) (17/2016): حالة حقوق الإنسان في العالم. (المغرب / الصحراء الغربية الفصل pp258-261.)

بي بي سي (2017) الصحراء الغربية: المغرب ينسحب من منطقة الأمم المتحدة العازلة،

<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-39103401>

البرلمان الأوروبي (2016) سؤال وجواب - الموضوع: تركيب محطات الطاقة في أراضي الصحراء الغربية،
<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-%2f%2fEP%2f%2fTEXT%2bWQ%2bP-2016-009554%2b0%2bDOC%2bXML%2bV0%2f%2fEN&language=EN>